مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 686 - 700

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

إدارة المدن الجديدة بالجزائر: السياسات المهملة

Managing new Cities in Algeria: Neglected Policies

طا. با. علام زيدالمال نجوى [1] *، ياسين بولالوة [2]

[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، عضو بمخبر البحوث والدراسات السياسية، allam.nadjwa@univ-alger3.dz

[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، Boulaloua.yacine@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/04 **تاريخ القبول:** 2022/05/01 **تاريخ النشر:** 2022/05/05

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على منهج إدارة وتسيير المدن الجديدة بالجزائر، من خلال استقراء مختلف التشريعات والنصوص القانونية التي تكفل ذلك، وانعكاسات تطبيقها على أرض الواقع من خلال عرض مختلف مشاريع المدن الجديدة، أهمية إنشائها، وأهدافها وسنحاول عرض ملامح القصور في تنفيذ هذه القوانين على أرض الواقع، مستنتجين بذلك جملة من النتائج والمقترحات التي وجب الأخذ بها.

كلمات مفتاحية: المدينة، المدن الجديدة، التوسع الحضري، إدارة المدن، سياسة المدينة.

Abstract :

This paper aims to shed light on the approach of managing new cities in Algeria, by extrapolating the various legislation and legal texts that guarantee this, and the implications of their application on the practical reality by presenting the various projects of new cities in them, the importance of their establishment, and their objectives. We will try to present the features of the shortcomings in the implementation of these Laws on the ground, thus deducing a number of conclusions and proposals that should be adopted.

Keywords: The City, New Cities, Urban expansion, Cities managing, city policy.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تعرف المدن الجزائرية اليوم الكثير من الاختلالات في المجال العمراني، وحتى الاجتماعي والاقتصادي، حيث أدى عدم التوزيع العادل للموارد والثروات، وفرص الاستثمار في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال الكثافة السكانية والتركز الحضري في الشمال خاصة المدن الكبرى كالعاصمة، بفعل ازدياد الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى وضواحيها، هذا ما أحدث فوضى في المدن الجزائرية التي لم تعد قادرة على تلبية متطلبات الساكنة.

لمواجهة هذه التحديات شرعت الجزائر في إرساء منظومة تشريعية، وسياسة عمرانية تهدف إلى إحداث تنمية متوازنة للإقليم، ومستديمة للمدينة، فكان صدور القانون رقم 01-20 الخاص بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ثم البحث عن آليات تجسيده على أرض الواقع فكان الاختيار "المدن الجديدة" التي تتماشى مع حاجاتنا، وكذا التوجهات العالمية الحديثة حسب صانع القرار من خلال القانون رقم 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدينة الجديدة. ليليه بعد ذلك القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06، الذي يندرج في إطار استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الاقليم.

فإلى أي مدى نجحت المنظومة التشريعية، وهذه السياسة العمرانية في توفير المقومات اللازمة لنشأة مدن جديدة مستقرة تمتلك قدرا عاليا من الاكتفاء الذاتي؟ وهل تمكنت هذه المدن من أن تشكل مناطق جذب عمراني للساكنة والمستثمرين؟

تم اعتماد **فرضيتين** أساسيتين لهذه الدراسة:

- تعتبر المدن الجديدة الحل الأمثل لمشكلة النمو الحضري المتزايد في عواصم المدن الجزائرية.
- استطاعت المنظومة التشريعية والمؤسساتية في الجزائر أن تسير المدن الجديدة بكل فعالية وكفاءة.

تم اعتماد **المنهج** الوصفي التحليلي وهذا لوصف ظاهرة النمو الحضري المتزايد وكذا مختلف الظواهر التي تعرفها المدن الجديدة بالإضافة إلى تحليل التشريعات المسيرة للشأن العمراني وكذا مختلف الإحصائيات.

بالإضافة لذلك تم الاستعانة بالمقاربة القانونية المؤسساتية وهذا لاستقراء مختلف النصوص القانونية والتشريعات المسيرة للمدن الجديدة والمنشأة لها، وكذا لمعرفة أهم المؤسسات العمومية المسؤولة عن إدارة شؤون المدينة الجديدة وشؤون ساكنتها.

1. الإطار المفاهيمي:

يعتبر تحديد مفاهيم الدراسة خطوة مهمة جدا للتقيد بالموضوع الأساسي للبحث، وعدم الخروج عنه، وكذا تحديد وجهة الباحث واختصاصه، وتتمثل المفاهيم الأساسية والفرعية للدراسة فيما يلي:

1.1. مفهوم المدينة والمدينة الجديدة:

يختلف تعريف المدينة باختلاف مشارب الخبراء والمتخصصين، فيتم تعريف المدينة أحيانا بطريقة إحصائية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر كل مكان يسكنه 2500 نسمة فأكثر يعتبر مدينة، ولهذا تعتبر المدينة موضوع تلاقي العديد من المجالات والأنظمة، كما تعتبر موضوع دراسة من طرف العديد من المختصين: كالمهندسين المعماريين، القانونيين، الاقتصاديين، علماء الاجتماع، علماء السياسة، الجغرافيين وغيرهم من المهتمين. (maouia, 2000, p. 10)

2.1. تعريف المدينة:

لغويا: هي كلمة مستقاة من كلمة "دين" ذات الأصل السامي، كما تعني المصر الجامع، جمع مدائن حين يقال مدّن فلان أي تمدّن، وعاش عيشة المدن وقد تدل المدينة على الحضارة، واتساع العمران، ويرجع لفظ المدينة كأصل لغوي إلى الفعل "دان"، وهو يعني أن يدين الفرد للمكان الذي يقيم فيه ويعمره، ويعرف **ابن منظور** "المدينة" بأنها الحصن الذي يبنى في أصمطة من الأرض والأصمطة معظم الشيء وتمامه. (ابن منظور، د.س، ص.4161)

أما اصطلاحا: فقد تعددت تعاريف العلماء والفلاسفة بتعدد الأمكنة، وتغير الأزمنة، وكذا بتنوع مشاربهم، حيث اعتبر أرسطو المدينة مجموعة من الذكريات الصخرية الممكن إدراك معانيها ومكوناتها، أما ابن خلدون فيرى أن المدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة، وبناء كبير ... وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيادي وكثرة التعاون... فلابد في تمصير واختطاط المدن من الدولة.(مدوكي، 2010، ص.15)

وفي ظل التعقيد السائد على التعاريف الخاصة بمفهوم المدينة حاول بعض الكتاب إعطاء تعريف شامل لهذه الأخيرة نذكر منهم:

"دلماسو Delmasso" في كتاب الجغرافيا الحضرية للمؤلف بلقيريني أكد على أن: المدن هي إسقاط على حيز من المجال للظروف الطبيعية والمخلفات التاريخية، وصراع القوة الاقتصادية وجهود التطور التقني، والعبقرية الخلاقة للمهندسين المعماريين، والضغوط الإدارية والعادات اليومية، وكذا التطلعات الشعورية واللاشعورية للسكان.

كما حاول "إيدالو Iedalo" تلخيص آراء بعض المتخصصين الذين ناقشوا أمر المدينة فيقول:

"المدينة موجودة بالفعل، وهي الإطار الذي تمارس فيه الوظيفة الاجتماعية (الثقافة، القيم، حماية الفرد..)، وهي العنصر الوظيفي للنظام الاقتصادي، والإطار الذي تمارس فيه البرجوازية المنسجمة سلطتها وهي كيان يستمد وحدته من الممارسة اليومية لسوق العمل"(قارنيه، 1989، ص.35)

في حين يعتبر أحمد كمال: "المدينة ظاهرة اجتماعية يعمل أغلب سكانها في مهن غير زراعية تنعكس آثارها في شؤون حياتهم، فتتنوع مهنهم وتتعدد مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية، وتتباين تبعا لذلك علاقاتهم وأنشطتهم، وأنماط اتصالاتهم، ووسائل معيشتهم".(سمية، 2014، ص.172)

ومن جهة أخرى يعتبر ماكس فيبر أن المدينة والتمدن أسلوب حياة، حيث تعتبر الفردانية من أهم سماتها على عكس القرى والأرياف، حيث يعرف المدينة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب وطرق الحياة، مما يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الاجتماعية، وهي بذلك وسيلة للتغير الاجتماعي التاريخي". (ليليا، 2009، صفحة 07)

أما حسب القانون التوجيهي للمدينة 06-06 المؤرخ في 20 فبراير2006 فيعرف المشرع المدينة "بأنها كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية".(الجريدة الرسمية، 2006، ص.18)

3.1. المدينة الجديدة:

يعرفها سكوت (Scott) بأنها المدينة التي تبنى في موقع خالي من التركز الحضري، وهو موقع بكر لم يكن به أي استقرار من قبل مما يتيح لمخططيها تقديم كافة المخططات لإنجاحها، كما تتميز المدينة بالاتساع الكافي لجعلها كيانا اقتصاديا.(عايدة، 2017، ص.110)

لكن**سكوت** (Scott) هنا أغفل المدن التي تنشأ على أطراف المراكز الحضرية الكبرى والتي نسميها المدن التابعة، كما ركز على الاتساع أو توافر المساحة متناسيا عوامل الاستقلال الاقتصادي الأخرى مثل تنوع الأنشطة وتوافر البنية الأساسية وعوامل الانتاج اللازمة.

كما يعرفها بيار مورلان (Pierre Merlin) أنها "مدينة مخططة يتم إنشاؤها بقرار إداري بصفة شاملة في إطار سياسة تهيئة إقليمية"[2]حيث تكون المدن الجديدة مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمل والإسكان والخدمات اللازمة للعاملين وللساكنة، كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة.

أما بالنسبة للجزائر فإن القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها فيعرف المدينة الجديدة في مادته الثانية:" كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز"(الجريدة الرسمية، 2002، ص.4)

4.1. سياسة المدينة:

يمكن القول بأن: "سياسة المدينة هي سياسة عمومية، تشاورية وتشاركية وتعاقدية، يتم وضعها من طرف الدولة بإشراك الجماعات المحلية، والقطاع الخاص، بالإضافة للمجتمع المدني في إطار يضمن تناسق وانسجام مختلف الرؤى والتدخلات في المدينة مع احترام صلاحيات كل طرف، وذلك من أجل تطوير مدن مستدامة".(سعادة، 2018، ص.244)

5.1. أهداف المدن الجديدة

تؤدي المدينة الجديدة جملة من الوظائف الهامة والتي يمكن إجمالها في مايلي: (هزيلي، 2015، ص.170)

[2] Pierre,Merlin et Françoise, choay, 1988, dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, paris. P723

1.5.1. أهداف عمرانية بيئية:

حيث تسعى الحكومات إلى خلق بيئة حضرية أكثر تنظيما وجاذبية، تمتص التكدس السكاني في المدن القائمة.

تجاوز مشاكل المدن القائمة كتدهور المرافق وضيق المساحات الخضراء، وقلة العقار المتاح للتوسع العمراني، وكذا حماية الأراضي الفلاحية في المدن المهددة بالزحف العمراني المستمر.

الاتجاه خارج منطقة العمران للتخفيف من حدة الضغط الملقى على المدن الكبرى بغرض منحها فرصة لإعادة تخطيطها وبناءها وفق المقاييس والمعايير الحديثة.

محاولة إعادة توزيع السكان بما يتلاءم مع احتياجات الدولة العمرانية والاجتماعية، والحفاظ على شبكة البنية التحتية وترقيتها.

2.5.1. أهداف اقتصادية:

خلق قواعد اقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي على مستوى الاقليم أو حتى القطر الوطني. تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال إلى أقاليم بعينها.

تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق استغلال موارد وإمكانات الاقليم المتاحة، وكذا استغلال الثروات الطبيعية ، أو تشجيع نمط اقتصادي معين كالمدن الصناعية ومدن الموانئ وغيرها.

3.5.1. أهداف تنموية اجتماعية:

عن طريق تشجيع التنمية الإقليمية من خلال جذب القطاع الخاص ودفعه إلى توظيف استثماراته في المناطق الأقل تنمية لخلق نقاط تنموية جديدة خارج المدن الكبرى والعواصم. بالإضافة للارتقاء بالنواحي الاجتماعية وذلك بتوفير ظروف معيشية، وفرص عمل أفضل للسكان وهو هدف لا تختلف عليه معظم المجتمعات الجديدة.

مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء كالفقر والبطالة، وهذا بتحسين الظروف المعيشية للمواطن داخل المدينة، وتلبية كافة احتياجات السكان.(عايدة، 2017، ص.112)

2. المدن الجديدة في الجزائر بين الحتمية والمغامرة:

شهد المجال العمراني في الجزائر، تحولات جوهرية ومتسارعة الوتيرة في جميع النواحي، أهمها عدم التجانس بين المدن والتباين الكبير بين الشمال والجنوب، بل حتى اختلال التوازن داخل المدينة الواحدة، دون ذكر غياب العلاقة التكاملية بين الريف والمدينة مما أدى إلى اختلال الإطار المعيشي .

وبهدف إعادة التوزيع المتوازن والمستدام للتنمية الحضرية، والتنسيق بين المدن وأقاليمها المختلفة، كان الحل الأمثل حسب صانع القرار لهذه المعضلة، تعمير الهضاب العليا والجنوب إنقاذا لها من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وإنقاذا للشمال من الاكتظاظ والضغط المتزايد عليه، وذلك بإطلاق سياسة المدن الجديدة في الهضاب العليا والجنوب كأساس، وفي المناطق الشمالية كاستثناء.

وهنا تتضح سياسة الجزائر اتجاه المدن الجديدة من خلال الاستراتيجية العامة الموضحة في مشروع الجزائر غدا ومن خلال المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT والذي ينص على إنشاء مدن جديدة خاصة في المنطقة التلية ومنطقة الهضاب العليا، ومناطق الجنوب ضمن خيارات تطوير الشبكة الحضرية في الجزائر.

1.2. المنظومة المؤسساتية للمدينة الجديدة:

أشرنا في ما سبق إلى أن المدينة الجديدة كمشروع منظم وفق قوانين، لابد أن يخضع في تسييره لجهات معينة، وباستنطاق تلك النصوص يتضح لنا تلك الجهات وسير عملها.

فبالرجوع إلى المادة 07 من القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، نجدها قد نصت على أنه: "تؤسس لكل مدينة جديدة هيئة تسمى هيئة المدينة الجديدة، بموجب مرسوم تنفيذي..."

ويتضح من ذات السياق، حسب المادة 26 من القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، التي نصت على أنه: "ينشأ مرصد وطني للمدينة يدعى في صلب النص المرصد الوطني" الذي يلحق بالوزارة المكلفة بالمدينة.

1.1.2. هيئة المدينة الجديدة:

إن هيئة المدينة الجديدة هي الجهة المكلفة بإنجاز مشروع المدينة الجديدة، وبناء على ....يمكننا تعريفها بأنها:" مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي، وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى مهام إعداد وإدارة أعمال ودراسة، وتخطيط، وإنجاز المدينة الجديدة، بالتنسيق مع مختلف الفاعلين، كما تنشأ بموجب نص قانوني خاص". (شاوي، 2017، ص.91)

تتولى هذه الهيئة على الخصوص:

- إعداد وإدارة أعمال الدراسة والانجاز لهذه المدينة الجديدة بالتنسيق مع الجماعات الاقليمية المعنية.
- إنجاز عمليات المنشآت الأساسية والتجهيزات الضرورية لإنجاز المدينة الجديدة.
- اقتناء وتهيئة العقارات المبنية وغير المبنية، وكل الأوعية العقارية الضرورية لتهيئة المدينة الجديدة.
- القيام بكل عملية تجارية، ومنقولة وعقارية ومالية ترتبط بموضوعها ومن شأنها أن تساعد في تنميتها.(الجريدة الرسمية، 2002، ص.4)
- جمع المعطيات والمعلومات والوثائق ذات الطابع الإحصائي والعلمي والتقني والاقتصادي المتعلقة بموضوعها ومعالجتها وحفظها وبثها وحفظ الملفات والدراسات طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.(الجريدة الرسمية، 2006، ص.3)

غير أن هذه الهيئة أي هيئة المدينة الجديدة "المؤسسة" حالما تستلم المنشآت الأساسية، والهياكل من طرف المكلفين بإنجازها تقوم بتسليمها للإدارات والهيئات، والمؤسسات التي تخضع لها تنظيميا، فالمسجد يسلم لمديرية الشؤون الدينية، والمراكز الصحية تسلم لمديرية التربية، وهكذا كل مرفق يسلم للقطاع الذي يتبعه سواء كان قطاعا عاما أو خاصا، ويجب أن يتم ذلك قبل وضع تلك المرافق قيد الاستعمال الفعلي، وعليه فإن دور الهيئة يقتصر على تنفيذ المشروع وفقط أي إنجاز المدينة الجديدة.

2.1.2. المرصد الوطني للمدينة:

المرصد الوطني مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، يعمل المرصد تحت وصاية الوزير المكلف بالمدينة.

زيادة على المهام المنصوص عليها في المادة 26 من القانون رقم 06-06 المذكور أعلاه. يكلف المرصد الوطني بما يأتي:

- تطوير أنماط جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة والجماعات الاقليمية على تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وتثمين دور المدينة في التنمية المستدامة.
- إعداد أو تكليف من يعد كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمدينة.
- اقتراح كل تدبير يرمي إلى التكفل بتوجهات تطور المدينة.
- توجيه وتنسيق كل التدخلات قصد ضمان وظائف المدينة وترقيتها.(الجريدة الرسمية، 2007، ص.5)

3. مدننا الجديدة: السياسات المهملة

تبنت الدولة الجزائرية سياسة المدن الجديدة في إطار السياسة العامة للتهيئة العمرانية، من خلال المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT2025، الذي تمت مراجعته نظرا للتأخر في الشروع في تنفيذه، ليعوض بالمخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT 2030، وقد أبقى على نفس المحاور والتي شملت:

- تحقيق توازن الشبكة الحضرية عبر كامل التراب الوطني، ومعالجة الاختلالات الموجودة بين الشمال، والجنوب بتوجيه التحضر نحو مجالات جديدة بالجنوب، ومن ثم تخفيف ثقل التحضر بالشمال لاسيما على الشريط الساحلي.
- توسيع البنية الحضرية لسكان المناطق الحضرية بدلا من اعتماد التعمير على خيارات التوسع الحضري نحو ضواحي المدن، وما ينجر عنه من سوء تسيير، واستهلاك للأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية.

وعليه فقد تضمن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية إنشاء مدن جديدة بالهضاب العليا كالمناطق الداخلية، والجنوب الشاسع، وفي هذا الصدد برمجت 17 مدينة جديدة.

1.3. المدينة الجديدة سيدي عبد الله:

تقع المدينة الجديدة على بعد 25 كم من الجزائر العاصمة، أنشئت المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"، على أقاليم بلديات: المعالمة، الرحمانية، زرالدة، والدويرة. تتربع على مساحة 7000 هكتار، منها 3000 هكتار للتعمير، أي ما يمثل نسبة 42,86%، وتشمل 200 ألف ساكن، تتمثل وظائف المدينة الأساسية في التكنولوجيا المتقدمة والتكوين والبحث الجامعي، دشنت في ديسمبر من العام 2016، لأن تكون نموذجا يجسد المدينة العصرية، والتنظيم الحضري. (الجريدة الرسمية، 2004، ص.8)

رغم أن مدينة سيدي عبد الله برمجت لتكون قطبا حضريا ومدينة ذكية تعمل بأحدث التكنولوجيات وتتوفر على كل الخدمات وأرقاها، ورغم أن قوانين المدينة تأكد على ضرورة استكمال جميع المشاريع الخدماتية سواء العامة أو الخاصة قبل وضع المدينة حيز الخدمة كما رأينا سابقا، إلا أن الواقع المعاش بمدينة سيدي عبد الله يدلي بأمر آخر تماما، ففي قطاع الصحة القطب الصحي المخطط له رغم أن مدينة سيدي عبد الله برمجت لتكون قطبا حضريا ومدينة ذكية تعمل بأحدث التكنولوجيات وتتوفر على كل الخدمات وأرقاها، ورغم أن قوانين المدينة تأكد على ضرورة استكمال جميع المشاريع الخدماتية سواء العامة أو الخاصة قبل وضع المدينة حيز الخدمة كما رأينا سابقا، إلا أن الواقع المعاش بمدينة سيدي عبد الله يدلي بأمر آخر تماما، ففي قطاع الصحة القطب الصحي المخطط له (51 هكتار)، الذي أعلن عنه أنه سيتوفر على آخر التكنولوجيات المتطورة في المجال الطبي، والذي كان من المفروض تسليمه في ديسمبر 2016، إلا أنه لم يسلم بعد حتى يومنا هذا، أما القطب الصيدلاني والبيوتكنولوجي الواقع على المدخل الشرقي للمدينة الجديدة، المتضمن 42 مشروع للمواقع التكنولوجية، ومخابر للأبحاث الصيدلانية والبيوتقنية، وصناعة الأدوية. لا يزال يراوح مكانه هو الآخر حيث مازال طور الإنجاز.(حميدة، 2020، ص ص .151 153)

وعليه ما زال سكان المدينة يعانون من نقص العيادات متعددة الخدمات، وما زاد الأمر سوءا هو خدمة النقل المتردية ونقص خطوط النقل التي فاقمت عناء التنقل للعيادات الطبية.

الأمر الآخر الذي يؤرق سكان المدينة، نقص المؤسسات التربوية خاصة المدارس، حيث لا يوجد بالمدينة سوى مدرسة ابتدائية واحدة ومتوسطة، دون الحديث عن الثانويات التي تنعدم تماما في ظل عدم وجود النقل المدرسي هو الآخر.

أما القطب الجامعي بالمدينة والذي كان من المفترض تسلمه سنة 2018، إلا أنه لم يكتمل بعد حيث لم تتجاوز نسبة التقدم في أشغاله 55%.

في مجال الاتصالات فإن المدينة ورغم أنها مصنفة كمدينة ذكية غير أنه لا يوجد سوى حيين تم ربطهما بشبكة الأنترت منهما حي 11 ديسمبر 1960، في حين أن بقية الأحياء لازالت تنتظر وعود اتصالات الجزائر، وما زاد الأمر سوءا فإن شبكة الهاتف المحمول (الجيل الرابع)، هي الأخرى لازالت سيئة بسبب ضعف تغطية الشبكة.(كاتيا، 2019، ص.13)

2.3. المدينة الجديدة علي منجلي:

تقع المدينة على سطح عين الباي، جنوب مدينة قسنطينة بحوالي 13 كلم، وهو موقع شاغر وشاسع، يتموضع بين بلدتي الخروب وعن السمارة، يعتبر المكان ضعيف المردودية الفلاحية، تتربع المدينة على مساحة 1500 هكتار، حيث من المتوقع أن تستوعب 50.000 مسكن، بطاقة استيعاب 300.000 نسمة موزعة على خمسة أحياء رئيسية، مقسمة هي الأخرى إلى وحدات جوارية.

من المهم الإشارة إلى أن فكرة إنشاء المدينة الجديدة علي منجلي قديمة، حيث تعود لسنة 1982، وتمت الموافقة على إنجازها سنة 1988 حيث كانت تسمى قطبا حضريا جديدا، ثم اعتبرت مدينة جديدة ابتداء من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي أنجز وفقا لقانون 90-20 المؤرخ في ديسمبر 1990.(فلاحي، 2020، ص.149)

أنشأت المدينة الجديدة علي منجلي لاستقطاب الكثافة السكانية المتزايدة بالدرجة الأولى، ويمكن القول بأن المدينة الجديدة قد ساهمت في تخفيف العبء على المدينة الأم قسنطينة حيث نجحت باستقطاب عدد كبير من الساكن والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول1

تطور عدد الساكنة بالمدينة الجديدة علي منجلي

السنوات	2008	2012	2014	2017	2020
عدد السكان (بالنسمة)	62 793	100 386	243 855	270 080	303 295

المصدر: الدائرة الإدارية علي منجلي، 2020

من ناحية الخدمات يمكن اعتبار المدينة الجديدة "علي منجلي"، أفضل نسبيا من نظيرتها "سيدي عبد الله"، حيث نجدها تتوفر على الحد الأدنى من الخدمات العمومية فبالنسبة للتعليم، نجد أن المدينة تتوفر على مؤسسات تعليمية لمختلف الأطوار:

- الطور الابتدائي: 48 مدرسة.
- الطور المتوسط: 23 متوسطة.
- الطور الثانوي: 12 ثانوية.

بالإضافة إلى 3 مؤسسات للتكوين المهني.

أما فيما يخص القطاع الصحي، فنجد أن المدينة تتوفر على مستشفى، وعيادات علاج خاصة، لكن رغم ذلك نجد أن أكثر من 45% من الساكنة، يتنقلون خارج المدينة الجديدة بحثا عن العلاج أو لإجراء بعض الفحوصات الطبية بسبب نقص التجهيزات الصحية بالمدينة.

في نفس السياق نجد نقص حاد في المؤسسات الاجتماعية والدينية حيث لا تتوفر المدينة إلا على مسجد واحد فقط، ولهذا نجد أن أكثر من 30% يتجهون خارج المدينة الجديدة لأداء صلواتهم خاصة صلاة الجمعة والعيدين.

أما ما تعلق بمجالات الترفيه فإنها منعدمة تماما، حيث يتوجه أكثر من 48% من سكان المدينة الجديدة، إلى المدينة الأم بحثا عن مراكز الترفيه، في حين أن 51% من السكان عبروا عن امتعاضهم، بسبب ضيق السكنات، وأكثر من 26% بسبب تخطيط وتصميم المسكن.

3.3. ظاهرة العنف المجتمعي:

تعرف المدن الجديدة ازدياد في ظاهرة العنف المجتمعي، حيث أصبح ميزة مرافقة للمدينة الجديدة، الأمر الذي يهدد استقرار الأسر ومن أهم أسبابه نجد: (مشري، 2015، ص ص.206 207)

- **تجمع ذهنيات مختلفة:** باعتبار المدينة الجديدة حديثة النشأة فهي تستقطب عدد كبير من السكان مختلفي التنشئة والتركيبة السوسيولوجية، هذا ما جمع عقليات مختلفة في مكان واحد وبالتالي خلق صراعات كبيرة تجسدت في العنف.
- **انتشار الطبقية بين السكان:** التقسيم المجالي للمدن الجديدة خلق نوعا من التباين والتمييز بين السكان، حيث تضم المدينة الجديدة السكن الفردي، عمارات ذات طابع ترقوي، عمارات ذات طابع تساهمي، عمارات عدل، وعمارات السكن الاجتماعي، هذا التنوع في أنماط السكن شكل طبقات متباينة من السكان متسعة الهوة فيما بينها، فالتمايز الطبقي يخلق نوعا من عدم الرضا بين السكان الذين تجمعهم المدينة الواحدة، ويؤدي ذلك لحدوث انزلاقات.
- **هاجس الزعامة والسيطرة:** يمكن اعتباره كنوع من العصبية المتطورة، حيث نجد تكتل أصحاب الحي الواحد ضد باقي الأحياء في محاولة كل منهم للسيطرة على الأمور داخل المدينة الجديدة أو داخل الوحدة الجوارية، فتقوم صراعات لأسباب هينة ثم تتطور وتتفاقم الأمور إلى أعمال عنف خطيرة تتسبب في خسائر مادية وبشرية.
- **عدم التجاوب مع نمط العمارة:** كما سبق وأشرنا فإن المدينة الجديدة يغلب عليها طابع العمارات، جلها ذات طابع اجتماعي أقامتها الدولة لمحاربة السكن القصديري بالخصوص وما يلفت النظر أن الكثير من السكان المرحلون من الأحياء القصديرية اعتادوا عادات ليس من شأنها أن تنتقل إلى المدينة الجديدة كتربية الحيوانات (الكلاب، الدجاج، الغنم...)، تغطية الشرفات وسدها، الأمر الذي أدى إلى تشويه المنظر العام، كما تشير مختلف الاحصاءات الصادرة عن مؤسسات الدولة أن نسبة معتبرة من الأسر المرحلة ترفض دفع إيجار السكن، وتعترض على مختلف الفواتير بحجة أن الدولة هي من يجب أن يتكفل بذلك.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن المدينة الجزائرية رغم عديد الإصلاحات، وكثرة التشريعات المنظمة لها إلى أنها لازالت تعيش مجموعة من التحديات لعل أبرزها الكثافة السكانية في المركز والضواحي،

وهو تحدي كبير للسلطات العمومية وجب البحث في أسبابه الحقيقة، وإيجاد الحلول المناسبة له ضمن سياسة رشيدة نابعة من إشراك جميع الفاعلين. ومن نتائج الدراسة التي يمكن ذكرها نجد:

- تعاني المدينة الجزائرية من بنية تحتية ضعيفة، لا تلبي متطلبات الساكنة.
- إدخال إصلاحات في الجانب القانوني للمدينة تبقى غير كافية في ظل البيروقراطية والوتيرة البطيئة التي تعرفها المؤسسات العمومية.
- ضرورة إيجاد آليات تقييم ورقابة لمواكبة مدة تنفيذ السياسات والإصلاحات.
- مراعاة الربط العضوي بين مختلف القطاعات لإحداث التنسيق بين السياسات العمومية القطاعية وتكامل البرامج.
- تجسيد آليات الحكامة لتحسين تدبير الموارد، واشراك جميع الفاعلين والقدرات المحلية في صنع القرار.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن منظور، (د.س). لسان العرب. دار المعارف، القاهرة.
2. مصطفى، مدوكي. (2010). دراسة تطور المدينة والتغيرات المرفونمطية للمجال الفيزيائي[رسالة ماجستير غير منشورة].قسم الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.
3. بوجو، ڤارنيه، (1989)، الجغرافيا الحضرية، ترجمة: حلمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. هادفي، سمية، (2014)، سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد17.
5. حفيظي، ليليا، (2009). المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري[رسالة ماجستير غير منشورة] قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري. قسنطينة.
6. الجريدة الرسمية، (مارس 2006)،القانون رقم 06-06، العدد 15.
7. عايدة، مصطفاوي، (2017)، المدن الجديدة آلية جديدة لتنظيم التوسع الحضري وتوجيهه، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، المجلد03، العدد02.
8. الجريدة الرسمية، (2002)، قانون رقم02-08، العدد34.
9. بن زيان، سعادة، (2018)، المبادئ العامة الأساسية لسياسة المدينة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد09.
10. هزيلي، رابح، (2015)، استراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة: الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، العدد21.
11. الجريدة الرسمية، (2001)، قانون رقم 01-20، العدد77.
12. الجريدة الرسمية، (2002)، قانون رقم 02-08، العدد 34.
13. شاوي، جمال الدين، (2017)، النظام القانوني للمدن الجديدة، دار النعمان، الجزائر.
14. الجريدة الرسمية، (2002)، قانون رقم 02-08، العدد34.
15. الجريدة الرسمية، (2006)، مرسوم تنفيذي رقم 06-303، العدد56.
16. الجريدة الرسمية، (2007)، مرسوم تنفيذي رقم 07-05، العدد03.

17. الجريدة الرسمية، (2004)، مرسوم تنفيذي رقم 04-275، العدد56.
18. حميدة، شباب، (2020)، الإطار التشريعي للمدن الجديدة بالجزائر: مدينة سيدي عبد الله أنموذجا، مجلة التعمير والبناء، الجزائر، المجلد04، العدد01.
19. زاري، كاتيا، (2019)، مدينة حديثة تفتقد لضروريات العيش، https://www.el-massa.com.dz بتاريخ 2021\06\12
20. فلاحي، كريمة، (2020)، المدن الجديدة واشكالية الفعل التنموي في الجزائر، Elkhaldounia journal of human and social science
21. مشري، عبد الرؤوف، (2015)، العنف في المدن الجديدة وتداعياته على استقرار الأسرة: المدينة الجديدة علي منجلي نمودجا، مجلة دراسات، الجزائر، العدد07.
22. Maouia, saidouni, (2000), élément d'introduction a l'urbanisme, casbah édition, Alger.
23. Pierre, Merlin et Francoise, Choay, (1988), dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, puf, paris.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):

علام زيدالمال نجوى، ياسين بولالوة (2022). إدارة المدن الجديدة بالجزائر: السياسات المهملة. *افاق فكرية*، سيدي بلعباس (الجزائر)، *10* (1)، ص ص 686-700 ؛ رابط المجلة

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396